٢٠٢٢/٦/٨

دولة الرئيس نجيب ميقاتي الأفخم
رئيس وزراء لبنان

كلاّ يا دولة الرئيس

لقد استمعت بكل الإحترام لمقابلتك التلفزيونية التي تفضلت بشفافية بشرح الإقتراحات التي يجري التباحث بشأنها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. ويهمني في هذا المجال الجانب المتعلق بالودائع والبنوك اللبنانية.

ولقد اخترت أن أخاطبك بالإعلام ليكون توضيحي موجها للكافة كما كانت توضيحاتك بهذا الخصوص.

وأنا أقوم بهذا من منطلق مسؤولياتي السابقة والحالية على المجالس والهيئات الدولية ذات العلاقة بما فيها الإتحاد الدولي للمحاسبين (نيويورك) واللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (لندن) ورئاستي للجنة المعايير والإبلاغ (نيويورك) ورئاستي لمجمع المحاسبين العرب (لندن).

١. إن توصيف كبار المودعين الذين تعاقدوا مع البنوك على فوائد نسبتها عالية هو في توصيفه القانوني عقد مالي ولم أسمع بأنه تحت أي قانون أو مبدأ يمكن اعتباره مضاربة مالية لأنه نتيجة عقد مع مؤسسة تحت مظلة البنك المركزي والدولة، وليس فيه ما يشبه المضاربة. وهو بالتالي إلتزام على المصرف وعلى البنك المركزي وعلى الدولة مهما علت نسبة الفائدة فيه.
٢. إن المعاملات المالية لا يمكن تحت أي تفسير أو تشريع التمييز بينها بلبنانية أو أجنبية وليس من تشريع أو نظام دولي يسمح بالتعامل معها بشكل مختلف عن الودائع المحلية.

٣. لم أسـمع في ممارسـاتي ومسـؤولياتي المهنية الدولية بأن هنالك تمييز في الحقوق بين المودع الصغير والمودع الكبير فكلاهما له نفس الحقوق ولا يمكن تبرير أي تمييز بينهما.

٤. إن الوضـع المالي للدولة بإعتراف رئيس الوزراء تطور إلى أن أصـبح وضـعًا خطيرًا دون أن تتخذ الحكومة والجهات المسـؤولة في الدولة الإجراءات اللازمة لوقف الإنهيار وبالتالي هي المسـؤولة تجاه مودعين الودائع وليس أي طرف أخر.

٥. إن محافظ مصرف لبنان الذي كان يؤكد تكرارا وحتى اليوم سلامة الوضع المالي تشجيعا لإستقطاب الودائع يشكل اتهاما خطيرا له بالتحايل والخداع والتضليل ولا يجوز تبرئته إستنادا إلى أن المودعين مضاربين ومغامرين.

٦. إن سمعة الدولة ومستقبلها يعتمد على أنها تحمي كل صاحب حق وتعطيه حقه ولا حاجة أن أؤكد أن مثل هذه التفسـيرات الخاطئة تدمر فرص الإسـتثمار ولبنان إلى الأبد ما دام أن الدولة تقرر للبنوك المتعاقد معها التخلص من التزاماتها بحجة أنها مغامرات ومضاربات ليست مسؤولة عنها. نعم ليس مطلوب حماية المضاربين ولكن حق المتعاقدين احترام عقودهم احتراما للدولة ولمستقبلها.

٧. أتمنى عليكم بحكم مسـؤولياتكم أن توضـحوا ملاحظاتي هذه إلى صـندوق النقد الدولي بدلا من أن أوضحها أنا مباشرة.

أكرر أن ملاحظاتي هذه هي من منطلق حرصي على لبنان أولا سمعة ومستقبلا
وثانيا لأنني أحب الحقيقة دائما وأحب أن أقولها لمن أحبه.
وفقكم الله في خدمة هذا الوطن العزيز على كل عربي مخلص

طلال أبو غزاله